سبل تعزيز التخطيط المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية كآلية لمواجهة الأزمات وإدارتها

Ways to enhance financial planning in Algerian economic enterprises as a mechanism for facing and managing crises

حمدي أيوب [1]، سائحي يوسف [2*]

[1] مخبر رهانات الاستثمار والتنمية المستدامة في المناطق الحدودية، جامعة تامنغست (الجزائر)، hamdi.ayoub@univ-tam.dz

[2] مخبر العلوم والبيئة، جامعة تامنغست (الجزائر)، saihi.youcef@univ-tam.dz

تاريخ الاستلام: 2023/02/01 **تاريخ القبول: 2023/05/03**

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على مدى مساهمة كل من فاعلية نظام الموازنات التقديرية، جودة مخرجات نظم المعلومات المالية والمحاسبية وكفاءة إدارة رأس المال العامل في تعزيز التخطيط المالي كآلية لمواجهة الأزمات وإدارتها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ولتحقيق هذا الهدف تم توزيع استبيان على عدد من الأكاديميين والمهنيين.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين جودة مخرجات نظم المعلومات المالية والمحاسبية وَالتخطيط المالي يمكن تفسيرها بالمرونة التي تتمتع بها الممارسات المحاسبية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي *SCF* إضافة إلى أن المعالجة الجبائية مختلفة عن المعالجة المحاسبية في نقاط متعددة، مما يؤدى إلى التأثير على المعلومات المفصح عنها في التقارير والقوائم المالية. وأوصت الدراسة بالعمل على تبني الأساليب والمفاهيم الحديثة في نظام الموازنات التقديرية والاستفادة من مزاياها كنظام الموازنات الصفرية ونظام الموازنات على أساس الأنشطة *ABC*. كما دعت إلى التركيز أكثر على حسن إدارة رأس المال العامل من خلال العمل باستمرار على تخفيض تكلفة الاحتفاظ بالمخزون.

الكلمات المفتاحية: تخطيط مالي، إدارة الأزمات، موازنات تقديرية، إدارة رأس المال العامل، نظم المعلومات المالية والمحاسبية.

تصنيف JEL: D83، G30، M41.

Abstract:

This research aims to identify the extent of the contribution of each of the effectiveness of the system of provisional budgets, the quality of the outputs of financial and accounting information systems and the efficiency of working capital management in promoting financial planning as a mechanism to enhance and manage crises in Algerian economic enterprises, and to achieve this goal a questionnaire was distributed.

The study concluded that there is a statistically significant inverse relationship between the quality of the outputs of financial and accounting information systems and financial planning, which can be explained by the flexibility enjoyed by accounting practices under the application of the financial accounting system SCF, in addition to that the tax treatment is different from the accounting treatment in multiple points, which leads To influence the information disclosed in the reports and financial statements. The study recommended working on adopting modern methods and concepts in the system of provisional budgets and benefiting from its advantages such as the zero-based budgets system and the activities-based budgets system ABC. It also called for focusing more on good management of working capital by constantly working to reduce the Carrying cost.

***Key Words** : financial planning, Crisis Management, provisional budgets, working capital management, financial and accounting information systems.*

***JEL Classification:** D83 ،G30 ،M41.*

* المؤلف المرسل: سائحي يوسف، الإيميل: dr.saihi.youcef@gmail.com

1. مقدمة:

يمثل التخطيط المالي الجانب المالي من عملية التخطيط الكلي داخل المؤسسة، وتعد الموازنات التقديرية الأساس الذي يقوم عليه التخطيط، حيث تسمح بتحديد الأهداف من خلال التنبؤ بالأعباء والنواتج والسعي لترشيد استغلال الموارد المتاحة، ويساهم امتلاك المؤسسة لمعلومات مالية ومحاسبية دقيقة وذات مصداقية في وضع خطط واضحة وقابلة للتنفيذ تسمح بتخطي الأزمات وحسن إدارتها.

تكمن أهمية هذا البحث في الاهتمام المتزايد بمواضيع التخطيط المالي والتوقعات المالية للمستقبل، خاصة مع الأضرار والخسائر التي ألحقتها أزمة كوفيد 19 بكثير من المؤسسات الاقتصادية، كما تقدم الدراسة الحالية بحثا جديدا عن التخطيط المالي كآلية لمواجهة الأزمات وإدارتها، وذلك من خلال معالجة مختلفة لهذا الموضوع عن الدراسات السابقة.

الإشكالية:

وأمام الطرح السابق يأتي التساؤل الرئيسي التالي: **ما مدى مساهمة كل من فاعلية نظام الموازنات التقديرية، جودة مخرجات نظم المعلومات المالية والمحاسبية وكفاءة إدارة رأس المال العامل في تعزيز التخطيط المالي كآلية لمواجهة الأزمات وإدارتها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟**

وتندرج تحت هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية كما يلي:

- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين فاعلية نظام الموازنات التقديرية وقدرة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية على مواجهة الأزمات وإدارتها؟
- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة مخرجات نظم المعلومات المالية والمحاسبية وقدرة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية على مواجهة الأزمات وإدارتها؟
- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة إدارة رأس المال العامل وقدرة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية على مواجهة الأزمات وإدارتها؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات السابقة تم تبني فرضية رئيسية تحتوي على فرضيات فرعية كالتالي:

الفرضية الرئيسية:

- لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية لفاعلية نظام الموازنات التقديرية، جودة مخرجات نظم المعلومات المالية والمحاسبية وكفاءة إدارة رأس المال العامل في تعزيز التخطيط المالي كآلية لمواجهة الأزمات وإدارتها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

الفرضيات الفرعية:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفاعلية نظام الموازنات التقديرية على قدرة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في مواجهة الأزمات وإدارتها؛
- لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين جودة مخرجات نظم المعلومات المالية والمحاسبية وقدرة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية على مواجهة الأزمات وإدارتها؛
- لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لكفاءة إدارة رأس المال العامل على قدرة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في مواجهة الأزمات وإدارتها.

بالإضافة إلى هدف الإجابة على التساؤلات الواردة في الإشكالية واختبار مدى صحة الفرضيات المتبناة، يهدف هذا البحث واعتمادا على ما توصلت إليه الدراسات السابقة إلى التعرف على سبل تعزيز التخطيط المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية كآلية لمواجهة الأزمات وإدارتها في ظل خصوصيات البيئة التي تنشط فيها هاته المؤسسات، ولتحقيق هذا الهدف تم توزيع استبيان على عدد من الأكاديميين والمهنيين، وتم تحليل نتائجه بواسطة برنامج SPSS الإصدار 25.

استخدم في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى نتائج منطقية تدعم فرضيات الدراسة، والمنهج الاستقرائي عند تحليل اجابات افراد العينة، حيث تم تجميع وتحليل البيانات والمعلومات من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة، البحوث المتخصصة والمنشورات ذات العلاقة بالموضوع، مما سمح للباحثَين بدراسة مختلف العوامل التي يمكن ان تساهم في زيادة قدرة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية على مواجهة الأزمات وإدارتها، وهو ما مكّن من تحديد متغيرات الدراسة. وبالتالي يمكن توضيح نموذج الدراسة كما يلي:

الشكل 1. نموذج الدراسة

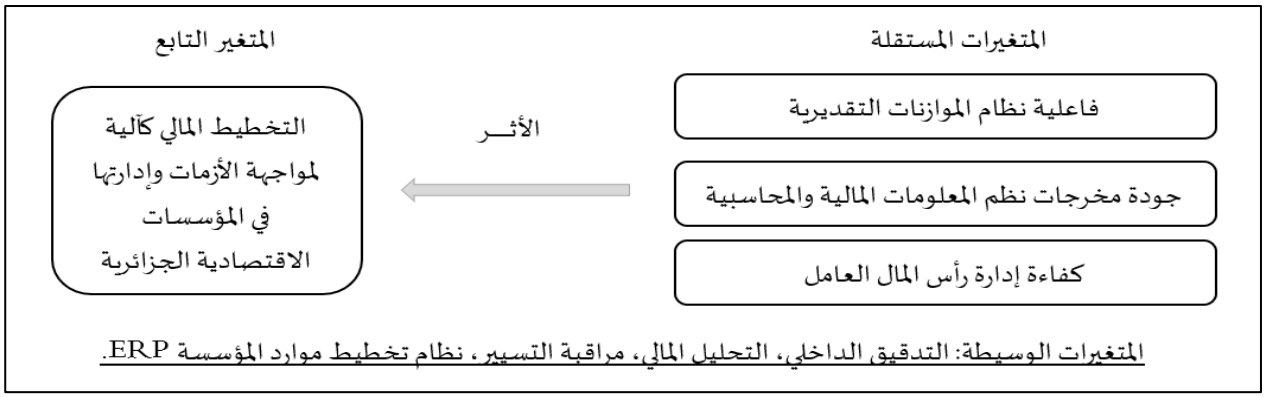

المصدر: من إعداد الباحثين.

2. الدراسات السابقة.

أجرى العديد من الباحثين الجزائريين والأجانب دراسات عن مواضيع التخطيط المالي والأزمات داخل المؤسسات الاقتصادية، والتي اختلفت من حيث أهدافها ومتغيراتها. وركزت بعض الدراسات على بيئة العمل الداخلية، في حين اعتمدت دراسات أخرى متغيرات من بيئة العمل الخارجية للمؤسسة.

توصلت دراسة (مكيد و خليفة، 2016) إلى أن فرع أنتيبيوتيكال بالمدية (الجزائر) يعتمد على وظيفة التخطيط المالي لاستقراء المستقبل واكتشاف الانحرافات والمشاكل التي يمكن أن تعترضه، إضافة إلى أن هذا الفرع يواجه مشكل المنافسة من قطاع صناعة الأدوية في الخارج مما يوجب عليه إتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتصدي لأي أزمة منافسة تعترضه، وأوصى الباحثان بضرورة توفير الكوادر البشرية الكفؤة للقيام بالتخطيط المالي والرقابة المالية للمساعدة على اكتشاف الانحرافات ومعالجتها قبل تحولها لأزمات، كما دعت الدراسة إلى تعزيز نظام المعلومات المالي في فرع أنتيبيوتيكال بالمدية لمساعدة الإدارة المالية في إتخاذ القرارات.

ومن خلال استبيان تم توزيعه على 30 مديرا ماليا لشركات صغيرة ومتوسطة عاملة في ماليزيا للتعرف على مدى استخدام الادوات المالية توصلت دراسة (Azhar, Harizal, & Chee, 2010) إلى أن أغلب شركات العينة

تستخدم أدوات التخطيط المالي والرقابة، وأدوات المحاسبية المالية وأدوات إدارة رأس المال العامل. كما توصلت الدراسة لضعف استخدام أدوات المحاسبة الإدارية، والموازنة الرأسمالية والتحليل المالي.

في حين أوضحت الدراسة الاستقصائية التي أجراها (بن أحمد و صالح، 2019) على عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية أن نسبة 92% ما زالت تعمل بنظام الموازنات التقديرية، وما يقارب نسبة 41% تبنت أسس جديدة في إعداد هذا النظام (9% تعدّ موازناتها على أساس الأنشطة و32% تعدّها على أساس الإجراءات)، أما 28% من عينة الدراسة فبالرغم من تطبيقها لبطاقة الأداء المتوازن إلا أنها لم تتخل عن تطبيق نظام الموازنات التقديرية. وأوصت الدراسة بتعديل نظام الموازنات في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإعادة ربطه باستراتيجياتها، كما دعت إلى تطبيق نظام الموازنات على أساس الأنشطة.

وهدفت دراسة (أبو عواد و الكبيجي، 2021) إلى بيان أثر كفاءة ادارة رأس المال العامل على الأداء المالي للشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين، حيث قام الباحثان باحتساب مكونات كفاءة إدارة رأس المال العامل كمتغيرات مستقلة، ومؤشر الأداء المالي كمتغير تابع، ومن خلال التحليل أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر سلبي بين كل من فترة التحصيل النقدي وفترة دوران المخزون على هامش صافي الربح في حين كان هناك أثر إيجابي لمتغيرات فترة السداد للذمم الدائنة وفترة الدورة النقدية. وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بسياسة التحصيل وسياسة الائتمان من خلال وسائل متعددة اهمها الخصم التجاري للتقليل من فترة التحصيل وفترة دوران المخزون.

وهو ما يتوافق عموما مع ما توصّل إليه (Elbadry, 2018) من خلال فحص العلاقة بين المحددات الرئيسة لإدارة رأس المال العامل وكل مكوّن من مكوّنات إدارة رأس المال العامل ايضا في 138 شركة صغيرة ومتوسطة تعمل في مصر وممولة من البنك الأهلي المصري من 2010 إلى 2013، فالشركات المصرية الصغيرة والمتوسطة تتبع سياسة صارمة حيث تمتلك الشركات رأس مال عامل منخفض المستوى مما يؤدي إلى عائد مرتفع ودرجة عالية من المخاطر.

وأشارت (شيخي، 2015) إلى أن ترشيد عملية اتخاذ القرارات تعتمد بشكل أساسي على نوعية وجودة المعلومات التي يستند إليها في اكتشاف المشاكل والصعوبات وتحليلها ومحاولة الوصول إلى اتخاذ القرار الصائب بشأنها، وتتحقق هذه المعلومات والتي يكون بمقدورها الاستجابة الكاملة لاحتياجات متخذ القرار من خلال نظم معلومات حديثة، يتم تصميمها وفق أسس علمية وبما يخدم متطلبات المستوى الإداري المستخدم لهاته النظم، بحيث يتم التعامل معها (أي نظم المعلومات) من طرف أفراد ذوو خبرة وكفاءة عالية، وتكون مستوفية لكافة المتطلبات المعلوماتية اللازمة لدراسة المشكلة محل القرار.

<u>ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة</u>

تأتي هذه الدراسة لمتابعة ما تناوله الباحثين من قبل، ومحاولة تدارك بعض الجوانب التي لم يتم التطرق إليها، حيث يشترك هذا العمل مع عديد الدراسات السابقة في التطرق إلى موضوع التخطيط المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستخدام منهجية البحث الميداني الاستنتاجي والوصفي، لكنه يختلف عنها في أنّ البحث الحالي سعى إلى دراسة العلاقة بين كل من فاعلية نظام الموازنات التقديرية، جودة مخرجات نظم المعلومات المالية والمحاسبية وكفاءة إدارة رأس المال العامل من جهة، وتعزيز التخطيط المالي كآلية لمواجهة الأزمات وإدارتها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من جهة أخرى.

3. الإطار النظري للدراسة.

عرّف (العامري، 2007، صفحة 143) التخطيط المالي بأنه مجموعة الخطط اللازمة للحصول على الموارد وتحديد استخداماتها خلال مدة محددة من الزمن لتعظيم ثروة المساهمين. وأشار (جودة، 2005، صفحة 2) إلى أن التخطيط المالي يتناول تحديد الحاجة للأموال وكمية هذه الحاجة ومدتها وتوقيتها ومصدر تغطيتها بالإضافة إلى طريقة تسديدها وإدارتها. ومما سبق فالتخطيط المالي يعدّ من أهم وظائف الإدارة في أي مؤسسة اقتصادية، يهتم بتحقيق الأهداف المرسومة بكفاءة وفعالية من خلال الاستغلال الرشيد والعقلاني للموارد المتاحة.

تتبلور عمليات التخطيط المالي في وثيقة تسمى الخطة المالية تبين على وجه الدقة التصرفات المالية التي يجب القيام بها في خلال فترة مستقبلية تبدأ عملية إعداد هذه الخطة بعد أن تقوم الإدارة العليا في المنظمة بتحديد الأهداف المرجوة وتتم عملية الإعداد وفقاً للخطوات التالية: (مجاهد، 2017، صفحة 20)

- تحديد الأهداف التي تتطلع إليها المنظمة وتحديد الخيارات وحجم النشاط المتوقع؛
- تحليل أثر الخيارات المالية المتاحة لتحصيل الأموال والخيارات المتاحة لاستخدامات الأموال؛
- الربط بين الحاضر والمستقبل عن طريق تحليل القرارات والنتائج الحالية والمستقبلية؛
- اختيار أفضل البدائل المتاحة ووضع الموازنة التقديرية بطبيعتها الكمية والرقمية؛
- المتابعة وقياس النتائج في ضوء الخطة الموضوعة.

الشكل 2: مثلث مراقبة التسيير في المؤسسة

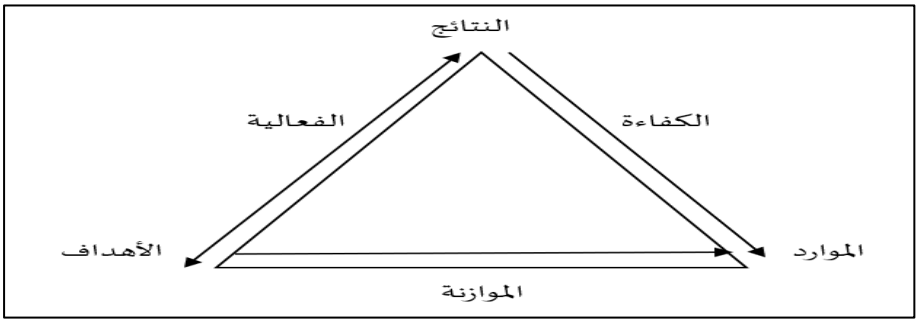

المصدر: (دادي عدون و قويدر الواحد، 2010، صفحة 13)

يمكن اعتبار الموازنات التقديرية أنها ترجمة مالية ومحاسبية لمخططات العمل، بهدف تحقيق توافق بين الأهداف المسطرة والموارد المتاحة. وهي أداة من أدوات الإدارة والتخطيط المالي في المؤسسات الاقتصادية تعمل على إجراء أعمال التنبؤ والتخطيط المستقبلي.

وحسب (بن أحمد و صالح، 2019، صفحة 295) فإن الموازنة التقديرية عملة ذات وجهين، وجهها الاول هو التخطيط، فالموازنة التقديرية عبارة عن الأهداف الكمية التي ترغب المؤسسة في الوصول اليها على المدى القصير، ووجهها الثاني: هو تقييم الاداء والرقابة، فإعداد موازنة لكل مركز مسؤولية يسمح بتقييم أداء هذه المراكز والرقابة عليها، وهذا من خلال مقارنة تحقيقات هذه المراكز بالموازنات المقدمة اليها، وبالتالي تبيان مدى انحرافها عن أهدافها وتحديد الشخص المسؤول عن ذلك واتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة.

نظم المعلومات هي مجموعة من العناصر المتداخلة والمتفاعلة مع بعضها البعض، تسعى لتزويد المؤسسة بالمعلومات الضرورية لاتخاذ قرار يتسم بالرشادة والعقلانية. وعرّف (Kenneth & Jane, 2010, p. 18) نظم

المعلومات بأنها مجموعة من المكونات تعمل على جمع المعلومات ومعالجتها وحفظها ونشرها بهدف المساعدة على اتخاذ القرار والتنسيق والمراقبة داخل المؤسسة.

حتى تؤدي أنظمة المعلومات المالية والمحاسبية دورها على أكمل وجه يجب أن تنتج معلومات مالية ومحاسبية تتصف بالجودة وتتوفر بها الخصائص التالية: (سيلم، 2017، الصفحات 32-33)

- القيمة الذاتية: فالمعلومات الملائمة هي تلك التي ترتبط بموضوع القرار وتؤثر على سلوك متخذ القرار.
- الدقة: وتعني أن تكون المعلومات صحيحة خالية من أخطاء التجميع والتسجيل ومعالجة البيانات.
- الوضوح: أي أن تتسم بالسهولة والاختصار، من خلال دمج المتغيرات المتشابهة وفصل المتغيرات المختلفة.
- الشمولية: أي أن تغطي كافة جوانب المشكلة المراد أن يتخذ بشأنها القرار.
- التوقيت: حيث تعدّ المعلومات المادة الأولية للقرارات وتوفرها في الوقت المطلوب أمر ضروري.
- قابلة للقياس: هناك معلومات تقبل القياس الكمي وبعضها يستخدم معها القياس الوصفي.
- المرونة: وتعني قابلية تكييف المعلومات وتسهيلها لتلبية الاحتياجات المختلفة للمستخدمين.

يمكن تعريف رأس المال العامل بأنه رأس المال الذي يمكن لإدارة الشركة أن تستغله في العمل مباشرة لتوليد منافع الاستثمار الرأسمالي (Fabozzi & Peterson, 2003, p. 628)، ويوجد مفهومين معتمدين لدى الباحثين هما: اجمالي رأس المال العامل وصافي رأس المال العامل. أما إجمالي رأس المال العامل فيقصد به اجمالي الموجودات المتداولة في ميزانية المؤسسة، والموجودات المتداولة هي تلك الموجودات قصيرة الأجل التي من الممكن تحويلها إلى نقدية في أجل لا يتعدى 12 شهرا أي أقل من سنة (Rehana, 2017, p. 12). في حين يعرف صافي رأس المال العامل بأنه الفرق بين الموجودات المتداولة في الشركة والمطلوبات المتداولة.

إن إدارة رأس المال العامل بشكل جيد وفعّال يتيح للمؤسسات الاقتصادية تحقيق هدفها الأساسي والذي هو زيادة وتعظيم أرباحها، مما يسمح لها بتحقيق الاستمرار على المدى البعيد (Shahid & Alnefaie, 2016, p. 1685)، وتهدف ادارة رأس المال العامل إلى ضمان استمرارية العمليات التشغيلية للمؤسسة الاقتصادية وتوفير تدفق نقدي كافي لتغطية كل من الالتزامات قصيرة الأجل المستحقة والمصاريف التشغيلية المتوقعة، وذلك من خلال التعامل مع القرارات المتعلقة بالموجودات والالتزامات قصيرة الأجل.

4. الدراسة التطبيقية.

في هذه الورقة البحثية تم الاعتماد على طريقة الاستبيان في جمع المعلومات، حيث وزّع استبيان إلكتروني على مجموعة من الخبراء الأكاديميين والمهنيين (تم توزيع الاستبيان خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2022)، كما تم الاعتماد على برنامج SPSS الإصدار 25.

1.4. عينة الدراسة.

يمكن تصنيف مجتمع الدراسة ضمن فئتين رئيسيتين هما: الأكاديميين (تضم أساتذة جامعيين حاملين لشهادات دكتوراه في العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير) وَالمهنيين (وتضم خبراء محاسبيين، محافظي حسابات، محاسبين معتمدين، مدققين داخليين، مسيرين ومحاسبين بمؤسسات اقتصادية).

الجدول 1. المعلومات الوصفية لعينة الدراسة

الفئة المستجوبة	الاستمارات المعتمدة	النسبة المئوية (%)
أساتذة جامعيين	9	% 10,84
خبراء محاسبيين	4	% 4,82
محافظي حسابات	36	% 43,37
محاسبين معتمدين	10	% 12,05
مدققين داخليين	3	% 3,61
مسيرين في مؤسسات اقتصادية	15	% 18,07
محاسبين في مؤسسات اقتصادية	6	% 7,23
المجموع	83	% 100

المصدر: من إعداد الباحثين.

عينة الدراسة هي عينة عشوائية بسيطة، حيث كان عدد الاستمارات الموزعة هو 110 استمارة، وتم استرجاع 83 استمارة، ولقد كانت الإجابات لكل فقرة من فقرات الاستبيان وفقا لمقياس ليكارت الخماسي (جدول 2).

الجدول 2. درجات مقياس ليكرت الخماسي

درجة الموافقة	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جدا
مجال المتوسط الحسابي	1,79 - 1	2,59 - 1,80	3,39 - 2,60	4,19 - 3,40	5 - 4,20

المصدر: (عز، 2007، صفحة 540)

2.4. تقديم أداة الدراسة.

بناء على طبيعة البيانات المراد جمعها وعلى المنهج الذي اخترناه لهذه الدراسة، تم اختيار الاستبيان كأداة لتحقيق أهداف البحث. وعلى ضوء مشكلة الدراسة وفرضياتها ولتحقيق غرضها والوصول إلى أهدافها المحددة واعتمادا على الدراسات السابقة تم تحديد متغيرات وأبعاد الدراسة، وذلك بهدف الوصول إلى صورة واقعية عن حقيقة الممارسات المرتبطة بموضوع الدراسة، حيث يوضح الجدول 3 أبعاد الاستبيان والذي يبين وجود أربع متغيرات، حيث لدينا المتغير التابع (التخطيط المالي كآلية لمواجهة الأزمات وإدارتها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية)، وثلاث متغيرات مستقلة (فاعلية نظام الموازنات التقديرية، جودة مخرجات نظم المعلومات المالية والمحاسبية وكفاءة إدارة رأس المال العامل).

الجدول 3. أبعاد الاستبيان

تسلسل الفقرات	المتغير	عدد الفقرات
6-1	التخطيط المالي كآلية لمواجهة الأزمات وإدارتها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	6
12-7	فاعلية نظام الموازنات التقديرية	6
18-13	جودة مخرجات نظم المعلومات المالية والمحاسبية	6
24-19	كفاءة إدارة رأس المال العامل	6
إجمالي المحاور		**24**

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج SPSS V25 (n= 83).

3.4. صدق أداة الدراسة وثباتها.

تم اختبار صدق الأداة (Validity) المستخدمة في الدراسة من خلال عرضها على مجموعة محكّمين من ذوي الخبرة والاختصاص في موضوع الدراسة وقد تم إجراء التعديلات المطلوبة، في حين تم قياس ثبات الاستبيان (Reliability) من خلال استخراج معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Coefficient Alpha) ومعامل الصدق (يساوي الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ).

الجدول 4. معامل ثبات الاتساق الداخلي لأبعاد الاستبيان

تسلسل الفقرات	المتغير	عدد الفقرات	ألفا كرونباخ	معامل الصدق
6-1	التخطيط المالي كآلية لمواجهة الأزمات وإدارتها في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية	6	% 83,7	% 70,1
12-7	فاعلية نظام الموازنات التقديرية	6	% 74,2	% 55,1
18-13	جودة مخرجات نظم المعلومات المالية والمحاسبية	6	% 70,8	% 50,1
24-19	كفاءة إدارة رأس المال العامل	6	% 80,2	% 64,3
إجمالي المحاور		**24**	% 79,5	% 63,2

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج SPSS V25 (n= 83).

يتضح من خلال الجدول رقم 4 أن قيمة الثبات (معامل ألفا كرونباخ) ككل تساوي 79,5%، كما أنها تجاوزت 70% في كل محاور الاستبيان وهو ما يشير إلى قوة الارتباط والتماسك بين فقرات المقياس.

4.4. الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة.

يستند التحليل الإحصائي الوصفي إلى مؤشرين احصائيين هما: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

الجدول 5. المتوسطات والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالمتغير التابع

الفقرة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يعمل التخطيط المالي من خلال متابعته المستمرة لبيئة العمل الداخلية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية على رصد وتحليل مؤشرات حدوث الأزمات.	3,98	0,468
2	يعمل التخطيط المالي من خلال متابعته المستمرة لبيئة العمل الخارجية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية على اكتشاف إشارات احتمال حدوث أزمة.	4,10	0,484
3	يساهم التخطيط المالي في وضع خطط واضحة وقابلة للتنفيذ تسمح بتخطي الأزمات.	3,96	0,454
4	يعمل التخطيط المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية على التحكم في الأزمات عند حدوثها من خلال الحدّ من توسعها واستمرارها.	3,95	0,491
5	يساهم التخطيط المالي في تحديد الاحتياجات المالية المطلوبة لمواجهة الأزمات وإدارتها.	3,98	0,540
6	يعمل التخطيط المالي على تقييم أساليب إدارة الأزمات التي انتهجتها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية سابقا، وذلك للاستفادة منها مستقبلا.	3,95	0,491
المعدل العام (التخطيط المالي كآلية لمواجهة الأزمات وإدارتها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية)		3,99	0,488

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج SPSS V25 (n= 83).

من خلال الجدول 5 يتضح أن اتجاهات عينة الدراسة ايجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بالمتغير التابع حيث بلغ المتوسط الإجمالي للمحور 3,99، والتي تبين الموافقة العالية لغالبية افراد عينة الدراسة على الأهمية المعتبرة للتخطيط المالي في مواجهة وإدارة الأزمات التي تعترض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وهذا ما يظهره الانحراف المعياري أيضا، والذي تراوحت قيمته ما بين 0,454 و0,540.

الجدول 6. المتوسطات والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالمتغيرات المستقلة

الفقرة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
7	يتم تقدير حجم التدفقات النقدية الداخلة والخارجة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وتوقيت الحصول عليها (بالنسبة للتدفقات النقدية الداخلة) أو صرفها (بالنسبة للتدفقات النقدية الخارجة).	4,04	0,528
8	يتم التنبؤ بالاحتياجات المالية اللازمة للاحتفاظ بالحد الأدنى من النقدية وتحديد الفترة التي تحتاج فيها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية إلى النقدية.	4,16	0,481
9	يوجد انحرافات جوهرية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بين النقدية الفعلية والمخطط لها مسبقا.	4,00	0,494
10	يتم في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تحديد قيمة الإيرادات التي ليس لها علاقة بالمبيعات مثل فوائد مستلمة من الأسهم أو أرباح بيع الأصول.	3,99	0,428
11	يتم في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تحديد قيمة بنود الميزانية التي لا تتأثر مباشرة بالمبيعات مثل الديون طويلة الأجل والأوراق المالية.	4,01	0,529
12	يتم في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تنفيذ ومراقبة وتقييم الاستثمارات الرأسمالية بالمقارنة الفعلية للنتائج مع ما هو مخطط له في الموازنة التقديرية.	4,00	0,469
	المعدل العام (فاعلية نظام الموازنات التقديرية)	4,03	0,488
13	تمتاز نظم المعلومات المالية والمحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالحداثة واستخدام الطرق العلمية.	3,99	0,398
14	الأجهزة والبرامج المستخدمة تحقق الغايات والأهداف المرجوة من نظم المعلومات المالية والمحاسبية وبما يتلاءم مع متطلبات تشغيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.	3,99	0,455
15	تصل المعلومات المالية والمحاسبية المطلوبة لمتخذي القرارات في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في الوقت المناسب.	4,07	0,463
16	تتميز نظم المعلومات المالية والمحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بمسايرتها للقواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.	3,89	0,541
17	هناك قناعة للإدارة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بوجود علاقة وطيدة بين كفاءة التخطيط المالي وجودة مخرجات نظم المعلومات المالية والمحاسبية.	4,06	0,478
18	توفر نظم المعلومات المالية والمحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية معلومات تتميز بالدقة والمصداقية.	4,10	0,431
	المعدل العام (جودة مخرجات نظم المعلومات المالية والمحاسبية)	4,02	0,461

19	يتم في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تشجيع المدينون بسرعة سداد مديونيتهم من خلال منحهم خصم.	3,92	0,356
20	يرتبط المخزون ارتباط طردي قوي بمستوى المبيعات لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.	4,07	0,536
21	يتم في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تنفيذ طلبات الشراء عند وصول المخزون إلى رصيد معين محدد مسبقا.	3,96	0,505
22	يتم في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية استعمال مدة الائتمان الممنوحة من الدائنون بأقصى حد وعدم الدفع إلا في أخر يوم من هذه المدة.	3,88	0,479
23	يتم الاعتماد على أكثر من مورّد لتوريد المواد الخام في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.	3,94	0,571
24	تعمل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية باستمرار على تخفيض تكلفة الاحتفاظ بالمخزون.	3,92	0,546
المعدل العام (كفاءة إدارة رأس المال العامل)		3,95	0,499

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج SPSS V25 (n= 83).

يلاحظ من الجدول أعلاه أن جميع المتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها تقع في مجال درجة الموافقة المرتفعة (3.40-4.19)، وهذا يشير إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية على جميع العبارات، وأن هناك تأثيرا للمتغيرات المستقلة (فاعلية نظام الموازنات التقديرية، جودة مخرجات نظم المعلومات المالية والمحاسبية وكفاءة إدارة رأس المال العامل) على المتغير التابع (التخطيط المالي كآلية لمواجهة الأزمات وإدارتها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية).

وبما أننا فتحنا المجال لأفراد عينة الدراسة لإعطاء رأيهم فيما يخص الموضوع قيد الدراسة، فقد قامت مجموعة من أفراد عينة الدراسة بتقديم مجموعة من المقترحات، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- من الضروري على الإدارة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تشجيع وتدريب أصحاب القرار على إتباع المناهج العلمية في تشخيص المشاكل وإيجاد الحلول بما يتوافق والأساليب الحديثة للتسيير.

- من اللازم دائما أن يتم إشراك كل الأطراف داخل المؤسسة في عملية التخطيط المالي وإعداد الموازنات التقديرية، وذلك من خلال بناء هيكلة تنظيمية تسمح بذلك وإنشاء خلية استماع.

- يعتبر تقييم مؤشرات كفاءة إدارة رأس المال العامل للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية عاملا حاسما في تعزيز التخطيط المالي ومواجهة الأزمات والتحكم فيها، ويمكن الاستعانة بالخصم التجاري مثلا لجعل فترة التحصيل أقل.

- يجب على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية العمل على إنشاء قواعد للبيانات تجمع فيها البيانات والمعلومات المتعلقة بالمتعاملين عن المؤسسة (الزبائن، الموردين، ....) بما يسمح باتخاذ قرارات مالية رشيدة وعقلانية.

5.4. تحليل مدى ملائمة البيانات لاختبار فرضيات الدراسة.

تم توصيف معادلة نموذج الدراسة كما يلي:

$$Y = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + U_i$$

حيث أن:

Y : التخطيط المالي كآلية لمواجهة الأزمات وإدارتها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛

X_1 : فاعلية نظام الموازنات التقديرية؛

X_2 : جودة مخرجات نظم المعلومات المالية والمحاسبية؛

X_3 : كفاءة إدارة رأس المال العامل.

من خلال الجدول أدناه رقم 7 تم اختبار التوزيع الطبيعي لتوزيع البيانات للمحاور الثلاثة من خلال اختبار Shapiro-Wilk، وتم التأكد أيضا من إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي من خلال حساب معامل الالتواء Skewness، إذ أنّ البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة معامل الالتواء بالقيمة المطلقة أقل من 1.

الجدول 7. حساب معامل الالتواء Skewness ونتائج اختبار Shapiro-Wilk

أبعاد الدراسة	معامل الالتواء Skewness	اختبار Shapiro-Wilk		
		إحصائيات الاختبار	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية (Sig)
التخطيط المالي كآلية لمواجهة الأزمات وإدارتها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	-0,224	0,990	83	0,773
فاعلية نظام الموازنات التقديرية	0,126	0,992	83	0,913
جودة مخرجات نظم المعلومات المالية والمحاسبية	0,268	0,983	83	0,358
كفاءة إدارة رأس المال العامل	-0,034	0,983	83	0,334

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج SPSS V25 (n= 83).

يتضح لنا بأن القيمة الاحتمالية لجميع أبعاد الدراسة من خلال نتائج اختبار Shapiro-Wilk كانت أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وهذا يعني أن توزيع البيانات لهذه المحاور يتبع التوزيع الطبيعي وتخلو من القيم المتطرفة التي تؤثر في النموذج. وقد تم التأكد من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي بحساب معامل الالتواء Skewness حيث كانت القيم بالقيمة المطلقة أقل من 1.

للتأكد من مدى توافر شروط طريقة المربعات الصغرى العادية المستخدمة في بناء نموذج الانحدار المتعدد، لابد من اختبار عدم التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة، حيث تم استخدام معامل تضخم التباين VIF واختبار التباين المسموح به Tolerance لكل متغير من متغيرات الدراسة المستقلة (قيمة معامل تضخم التباين VIF تساوي 1 ÷ قيمة التباين المسموح به Tolerance)، مع مراعاة عدم تجاوز معامل تضخم التباين المسموح به VIF للقيمة 10.

الجدول 8. نتائج اختبار التداخل الخطي

تسلسل الفقرات	المتغيرات المستقلة	VIF	Tolerance
12-7	فاعلية نظام الموازنات التقديرية	1,008	0,992
18-13	جودة مخرجات نظم المعلومات المالية والمحاسبية	1,050	0,953
24-19	كفاءة إدارة رأس المال العامل	1,053	0,950

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج SPSS V25 (n= 83).

من مخرجات تحليل الانحدار عدم الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة (فاعلية نظام الموازنات التقديرية، جودة مخرجات نظم المعلومات المالية والمحاسبية وكفاءة إدارة رأس المال العامل) الموضحة في الجدول رقم 8، تشير النتائج أن قيمة معامل تضخم التباين VIF لمتغيرات الدراسة أقل من 10 مما يعني عدم وجود مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة.

6.4. اختبار فرضيات الدراسة وتحليل النتائج.

لإثبات مدى صحة أو عدم صحة فرضيات الدراسة تم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد لتحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة (فاعلية نظام الموازنات التقديرية، جودة مخرجات نظم المعلومات المالية والمحاسبية وكفاءة إدارة رأس المال العامل) والمتغير التابع (التخطيط المالي كآلية لمواجهة الأزمات وإدارتها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية).

وانطلاقا مما سبق، وبعد التأكد من أن توزيع البيانات يخضع للتوزيع الطبيعي، ومن عدم وجود تداخل خطي بين المتغيرات المستقلة، فيمكن الآن اختبار فرضيات الدراسة بما أن البيانات ملائمة لافتراضات تحليل الانحدار، وذلك باستخدام برنامج SPSS V25 كما يلي:

الجدول 9. نتائج تحليل الانحدار المتعدد

المتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	F المحسوبة	معنوية F	المتغيرات	β	T المحسوبة	معنوية T
					الثابت	2,521	3,991	0,000
Y	0,608	0,370	15,435	0,000	X_1	0,217	2,155	0,034
					X_2	-0,395	-3,510	0,001
					X_3	0,551	5,916	0,000

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج SPSS V25 (n= 83).

ويتضح من الجدول أعلاه ما يلي:

- قيمة معامل الارتباط الكلي (R) تعادل 0,608 مما يدل على أن هناك علاقة طردية وقوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من وجهة نظر عينة الدراسة؛

- قيمة معامل التحديد (R square) تعادل 0,370 مما يدل على أن التغير الكلي في المتغير التابع يمكن تفسيره أو يتسبب فيه مجموعة المتغيرات المستقلة السابقة الذكر بنسبة 37%؛

- قيمة (F) المحسوبة تعادل 15,435، معنوية (F) تعادل 0,000، أي أقل من المستوى المطلوب (5%)، أي أنه تقع في منطقة الرفض، مما يؤكد رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بأن هناك علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من وجهة نظر عينة الدراسة، وذلك بدرجة ثقة (95%)؛

- بالرجوع إلى قيمة (β) وقيمة (T) المحسوبة الخاصة بالمتغيرات المستقلة وكذلك الأرقام الدالة على معنوية (T) يتضح أن المتغيرات المستقلة الثلاث معنوية إحصائيا وهو ما يعني أنها تفسر المتغير التابع؛

- بلغت قيمة معامل الانحدار لمتغير فاعلية نظام الموازنات التقديرية (β1=0,217)، أي أنه توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية، مما يعني أن زيادة فاعلية نظام الموازنات التقديرية بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة قدرة التخطيط المالي في مواجهة الأزمات وإدارتها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بواقع 0,217 وحدة.

- بلغت قيمة معامل الانحدار لمتغير جودة مخرجات نظم المعلومات المالية والمحاسبية (β2=-0,395)، أي أنه توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية، فزيادة جودة مخرجات نظم المعلومات المالية والمحاسبية بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض قدرة التخطيط المالي في مواجهة الأزمات وإدارتها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بواقع 0,395 وحدة.

ويمكن تفسير هذه العلاقة العكسية بالمرونة التي تتمتع بها الممارسات المحاسبية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF والمستمد من المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، إضافة إلى أن المعالجة الجبائية للأصول المعنوية مختلفة عن المعالجة المحاسبية في نقاط متعددة، مما يؤدى إلى التأثير على المعلومات المفصح عنها.

وكمثال عن هذا الاختلاف، فإن طريقة الاهتلاك تحدد حسب النظام المحاسبي المالي وفق وتيرة استهلاك المنافع الاقتصادية للأصل الثابت، بينما تنص المادة 174 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على أن يطبق بقوة القانون نظام الاهتلاك المالي الخطي على كل التثبيتات (بكحيل و كتوش، 2016، صفحة 68).

وانطلاقا مما سبق فإنه يجب على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عدم الإعتماد فقط على المعلومات المالية والمحاسبية المفصح عنها في التقارير والقوائم المالية، بل يجب تنويع المصادر بما يسمح بالحصول على تصور أقرب للوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة.

- بلغت قيمة معامل الانحدار لمتغير كفاءة إدارة رأس المال العامل (β3=0,551)، أي أنه توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية، مما يعني أن زيادة كفاءة إدارة رأس المال العامل بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة قدرة التخطيط المالي في مواجهة الأزمات وإدارتها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بواقع 0,551 وحدة.

5. الخاتمة.

يعدّ التخطيط المالي من أهم وظائف الإدارة في أي مؤسسة اقتصادية، يهتم بتحقيق الأهداف المرسومة بكفاءة وفعالية من خلال الاستغلال الرشيد والعقلاني للموارد المتاحة. وتساهم كل من فاعلية نظام الموازنات التقديرية وكفاءة إدارة رأس المال العامل في تعزيز قدرة التخطيط المالي في مواجهة الأزمات وإدارتها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والحد منها.

انطلاقا مما تم التطرق إليه في هذا البحث، فإنه يمكن استخلاص النتائج التالية:

- يمكن اعتبار الموازنات التقديرية كترجمة مالية ومحاسبية لمخططات العمل، بهدف تحقيق توافق بين الأهداف المسطرة والموارد المتاحة. وهي أداة من أدوات الإدارة والتخطيط المالي في المؤسسات الاقتصادية تعمل على إجراء أعمال التنبؤ والتخطيط المستقبلي.

- نظم المعلومات هي مجموعة من العناصر المتداخلة والمتفاعلة مع بعضها البعض، تسعى لتزويد المؤسسة بالمعلومات الضرورية لاتخاذ قرار يتسم بالرشادة والعقلانية.

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة مخرجات نظم المعلومات المالية والمحاسبية وَالتخطيط المالي كآلية لمواجهة الأزمات وإدارتها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ولكنها علاقة عكسية يمكن تفسيرها بالمرونة التي تتمتع بها الممارسات المحاسبية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF والمستمد من المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، إضافة إلى أن المعالجة الجبائية للأصول المعنوية مختلفة عن المعالجة المحاسبية في نقاط متعددة، مما يؤدى إلى التأثير على المعلومات المفصح عنها في التقارير والقوائم المالية.

- تهدف ادارة رأس المال العامل إلى ضمان استمرارية العمليات التشغيلية للمؤسسة الاقتصادية وتوفير تدفق نقدي كافي لتغطية كل من الالتزامات قصيرة الأجل المستحقة والمصاريف التشغيلية المتوقعة، وذلك من خلال التعامل مع القرارات المتعلقة بالموجودات والالتزامات قصيرة الأجل.

ويمكن أيضا في النهاية طرح بعض التوصيات كما يلي:

- على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية العمل على تبني الأساليب والمفاهيم الحديثة في نظام الموازنات التقديرية، والاستفادة من مزاياها كنظام الموازنات الصفرية ونظام الموازنات على أساس الأنشطة ABC.

- عدم الإعتماد فقط على المعلومات المالية والمحاسبية المفصح عنها في التقارير والقوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، بل يجب تنويع المصادر بما يسمح بالحصول على تصور أقرب للوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة.

- التركيز أكثر على حسن إدارة رأس المال العامل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال العمل باستمرار على تخفيض تكلفة الاحتفاظ بالمخزون، كما يمكن الاستعانة بالخصم التجاري لجعل فترة التحصيل أقل.

وفي الأخير فإن البحث في هذا الموضوع مازال بحاجة إلى دراسات تحيط بمختلف جوانبه، ونشير إلى إمكانية دراسة مدى مساهمة كل من تخطيط الأرباح وكفاءة تحديد هيكل التمويل في تعزيز التخطيط المالي في مواجهة الأزمات وإدارتها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

6. قائمة المراجع:

1) الصديق عبد القادر محمد مجاهد، (2017)، التخطيط المالي ودوره في خفض مخاطر الائتمان المصرفي - دراسة ميدانية على القطاع المصرفي بالسودان، رسالة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان.

2) بهاء صبحي أبو عواد، مجدي وائل الكبيجي، (2021)، كفاءة إدارة رأس المال العامل والأداء المالي: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 14، العدد 1، ص ص 332-346.

3) رأفت محمد جودة، (2005)، واقع التخطيط المالي في مؤسسات الصناعة الوطنية - دراسة تطبيقية علي قطاع الصناعة التحويلية في قطاع غزة، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان.

4) سعدية بن أحمد، إلياس صالح، (2019)، واقع تطبيق نظام الموازنات التقديرية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية – دراسة عينة من المؤسسات، مجلة المالية والأسواق، المجلد 6، العدد 1، ص ص 292-311.

5) عبد الفتاح عز، (2007)، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي بإستخدام SPSS، دار خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية.

6) عبد القادر بكحيل، عاشور كتوش، (2016)، المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS بين مزايا وصعوبات التطبيق – دراسة حالة الجزائر، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، المجلد 8، العدد 1، ص ص 63-70.

7) علي مكيد، أحلام خليفة، (2016)، دور الإدارة المالية في مواجهة الأزمات في المؤسسات الإقتصادية - دراسة حالة فرع أنتيبيوتيكال بالمدية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد 3، العدد 1، ص ص 7-32.

8) غنية شيخي، (2015)، تكامل أنواع نظم المعلومات وأثره في ترشيد اتخاذ القرارات - دراسة ميدانية، رسالة دكتوراه، جامعة بومرداس، الجزائر.

9) محمد العامري، (2007)، الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

10) منى سيلم، (2017)، أثر استخدام نظم المعلومات على فاعلية أداء الموظفين بالبنوك التجارية الجزائرية، رسالة دكتوراه، جامعة المسيلة، الجزائر.

11) ناصر دادي عدون، عبد الله قويدر الواحد، (2010)، مراقبة التسيير و الأداء في المؤسسة الاقتصادية (المؤسسة العمومية بالجزائر)، دار المحمدية العامة، الجزائر.

12) Azhar Mohd Amy, Harizal Osman, Chee Hee Hoe (2010), Financial Management Practices: In-Depth Study Among The CEOs of Small and Medium Enterprises (SMEs), International Review of Business Research Papers, Volume 6, Number 6, pp 13-35.

13) Elbadry Ahmed (2018), The Determinants of Working Capital Management in the Egyptian SMEs, Accounting and Finance Research, Volume 7, Number 1, pp 155-165.

14) Fabozzi Frank, Peterson Pamela (2003), Financial Management and Analysis, 2nd Edition, John Wiley & Sons Inc, Hoboken, New Jersey, United States of America.

15) Kenneth Laudon, Jane Laudon (2010), Management des systèmes d'information, édition 11, Pearson Education France, Paris, France.

16) Rehana Ismail (2017), Working Capital – An Effective Business Management Tool, International Journal of Humanities and Social Science Invention, Volume 6, Number 3, pp 12-23.

17) Shahid Husain, Alnefaie Saad (2016), The Effects of Working Capital Management of Profitability of Firms: Evidence from Agriculture and Food Industry of Kingdom of Saudi Arabia, Journal of Emerging Issues in Economics, Finance and Banking, Volume 5, Number 1, pp 1684-1698.